بيان **إخباري**

موازنة ٢٠٢٦: تعزيز ما يهم

٢٦ فبراير/ شباط ٢٠٢٦

موازنة ٢٠٢٦: تعزيز ما يهم – المجتمعات المرنة، والاقتصاد المتنوع، والفرص التي تدعم الوظائف وتُسهم في تعزيز ميزة ألبرتا التنافسية.

تتضمن موازنة ٢٠٢٦ استثمارات بمليارات الدولارات لتعزيز اقتصاد ألبرتا.

ما تزال ألبرتا تتبوأ مركز الصدارة في كندا من حيث متوسط الأجور الأسبوعية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتانة الاستثمار في قطاع الأعمال. ومع ذلك، لا تزال الأسر تعاني تحت وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة، وتزايد أسعار المواد الغذائية والطاقة، نتيجةً للنمو السكاني وعدم استقرار الأسواق العالمية.

تتبنى حكومة ألبرتا نهجًا منضبطًا لحماية الوظائف، ودعم المجتمعات، وتعزيز أسس النمو الاقتصادي طويل المدى. وتركّز موازنة ٢٠٢٦ على تهيئة الظروف الجاذبة للاستثمار، وتأهيل المزيد من العمالة الماهرة، ودعم البلديات، وتعزيز التنمية المسؤولة لقطاع الطاقة في ألبرتا.

صرح *نيت هورنر، رئيس مجلس الخزانة ووزير المالية* في ألبرتا قائلاً:
"تركّز موازنة ٢٠٢٦ على مساعدة سكان ألبرتا في الحصول على وظائف جيدة، وضمان حصول أبنائنا على فرص أكبر وأفضل في المستقبل، ومن خلال دعم الشركات التي تستثمر هنا، وتعزيز بلدياتنا، واتخاذ الخيارات المالية المنضبطة، نعمل على تهيئة الظروف لتحقيق الاستقرار والنجاح على المدى الطويل".

أبرز ما تضمنته موازنة ٢٠٢٦:

دعم قوة عاملة قوية

تساعد موازنة ٢٠٢٦ في جذب وتطوير القوى العاملة الماهرة التي تحتاجها ألبرتا من خلال:

- تخصيص ١١٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ لبرامج المهارات والتدريب ومبادرات القوى العاملة، للمساعدة في جذب وتطوير العمالة الماهرة لتلبية احتياجات الاقتصاد المتنامي.
- تخصيص ٢٤٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ لخدمات التوظيف والمهن، بما في ذلك زيادة قدرها ٨٠ مليون دولار، لدعم خدمات التوظيف والمهن لمساعدة المزيد من الأشخاص على إيجاد وظائف مجزية والحفاظ عليها.
- تخصيص ١٢٥ مليون دولار، أو ٣٨٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، لبرنامج منحة التوظيف للابتكار، لمساعدة رواد التكنولوجيا على تأسيس شركات جديدة وخلق فرص عمل جديدة.
- تخصيص ٨ ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات لإنشاء مختبر جديد للحمض النووي من شأنه تسريع التحقيقات والملاحقات القضائية وتقليل الاعتماد على المختبر الوطني التابع للشرطة الملكية الكندية.
- تخصيص ٢,١ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ للدعم المستمر لخدمات رعاية الأطفال الميسّرة، لتمكين المزيد من الآباء والأمهات من متابعة التدريب والتعليم وفرص العمل.

Classification: Protected A

بيان إخباري

صرح *جوزيف سكاو، وزير الوظائف والاقتصاد والتجارة والهجرة* في ألبرتا قائلاً:
"من خلال الاستثمار في مستقبلنا وتنمية الاقتصاد، تحافظ حكومة ألبرتا على مكانة ألبرتا بوصفها أفضل مكان للعيش والعمل وتربية الأسرة. نعمل على دعم نمو الشركات وتعزيز صادراتها، وجذب العمالة الماهرة، وتطوير نهج أكثر استدامة يركّز على مصالح ألبرتا في الهجرة، بالإضافة إلى دعم أماكن العمل الآمنة والعادلة والصحية، وبناء مجتمعات قوية ومرحّبة في جميع أنحاء المقاطعة".

التعليم بعد الثانوي والتدريب على المهارات

تركّز موازنة ٢٠٢٦ على تنمية قوة عاملة عالية المهارة من خلال:

- تخصيص ٢,٧ مليار دولار لعمليات تشغيل مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بزيادة قدرها ١٤٨ مليون دولار عن ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بحيث يستطيع نظام التعليم ما بعد الثانوي في ألبرتا الاستمرار في تحويل وتحديث التعليم ما بعد الثانوي، مع بقائه في متناول الجميع وبأسعار معقولة لمن يرغب في متابعته.
- تخصيص ٣٥٣ مليون دولار كدعم مستمر لزيادة التسجيل المستهدف الحالي خلال ثلاث سنوات، مع تخصيص ١٤٨ مليون دولار إضافية على خلال ثلاث سنوات لزيادة القدرة الاستيعابية وتوفير مقاعد جديدة لجذب المواهب في البرامج التي تدعم الصناعات عالية الطلب، بما في ذلك الهندسة والرعاية الصحية والتعليم.
- تخصيص ٨٣ مليون دولار على خلال ثلاث سنوات لدعم مضاعفة عدد الطلاب المسجلين في برنامج الطب البيطري بجامعة كالغري.
- تخصيص ١,٣ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ لمساعدة الطلاب في ألبرتا على الحصول على التعليم ما بعد الثانوي من خلال القروض والمنح الدراسية والجوائز. ويشمل ذلك:
  - ١٠٠ مليون دولار لدعم التعلم الأساسي من خلال منح المساعدة.
  - ٩٦ مليون دولار من خلال منحة التعلم المهني لدعم زيادة القدرة الاستيعابية لمقاعد التدريب المهني لمواكبة الطلب المتزايد. بلغ عدد المتدربين المسجلين في المهن الحرفية الماهرة مستوى قياسياً تجاوز ٧٨ ألف متدرب.
  - ٧٥ مليون دولار في شكل منح لمساعدة الطلاب و٣٦ مليون دولار إضافية في شكل منح دراسية وجوائز.
  - ٨٨٧ مليون دولار في شكل قروض طلابية تُصدر بأسعار فائدة منخفضة، وبشروط سداد ميسرة، للمساعدة في جعل التعليم ما بعد الثانوي ميسور التكلفة.
- ١,٨ مليار دولار خلال ثلاث سنوات للمرافق الحيوية للتعليم ما بعد الثانوي، بما في ذلك مشروعات التشييد وصيانة وتجديد المباني، ومساهمات مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي ذات التمويل الذاتي، والتي تعمل على توسع القدرة الاستيعابية للطلاب وتساعد في تطوير قوة عاملة ماهرة. ويشمل ذلك:
  - ٣٨٤ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لمركز المهارات المتقدمة التابع لمعهد NAIT لتلبية الطلب المتزايد في ألبرتا على المهنيين المهرة في الحرف والتكنولوجيا، من خلال إضافة ٥,٥٠٠ مساحة تعليمية.
  - ٧ ملايين دولار من التمويل الجديد لتطوير حظيرة الأبقار في كلية ليكلاند ونقل حظيرة الخيول.
  - خمسة ملايين دولار للتخطيط للتوسع في البرامج الصحية في كلية بو فالي.
  - ٢ مليون دولار لتمويل التخطيط لمركز تحسين صحة المجتمع في كلية ميديسن هات.
  - ١٦٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات كاستثمار مستمر في تطوير المركز متعدد التخصصات بجامعة كالغري، لتمكين المزيد من الطلاب من الوصول إلى مرافق العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب فيها.
  - ٩٠ مليون دولار خلال سنتين لتطوير مبنى جديد لكلية الأعمال بجامعة ماكيوان، ليستوعب ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ طالب.
  - ٧٠ مليون دولار خلال سنتين لإعادة تطوير مركز العلوم البيولوجية في جامعة ألبرتا، لتوفير ما يقارب ٣,٢٠٠ مكان في البرامج ذات الطلب العالي.
  - ٣٥ مليون دولار خلال سنتين لتطوير كلية الطب الريفي بجامعة ليثبريدج، لدعم تدريب المتخصصين في الرعاية الصحية في جنوب شرق ألبرتا.

Classification: Protected A

- ٤٨٣ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لتمويل صيانة وتجديد المباني.

صرح *مايلز ماكدوغال، وزير التعليم العالي* في ألبرتا قائلاً:
"الاقتصاد القوي يبدأ بنظام قوي للتعليم بعد الثانوي. تركز موازنة ٢٠٢٦ على الاستثمار في البرامج، ومساحات التدريب، والبنية التحتية للحرم الجامعي اللازمة لإعداد طلاب ألبرتا لوظائف اليوم والمستقبل.. نعمل على زيادة القدرة الاستيعابية في المجالات ذات الطلب العالي، ودعم برامج التدريب المهني، والحفاظ على التعليم متاحًا وبأسعار معقولة – لأنه عندما ينجح سكان ألبرتا، تنجح مقاطعتنا".

دعم المجتمعات

تركز موازنة ٢٠٢٦ على بناء مجتمعات أقوى وأكثر مرونة من خلال استثمار ٧,١ مليار دولار لدعم احتياجات البنية التحتية المحلية، بما في ذلك الطرق، وشبكات المياه، والجسور، والمرافق المجتمعية الأساسية، بما في ذلك:

- ٢,٦ مليار دولار خلال ثلاث سنوات للحفاظ على الإطار المالي للحكومة المحلية، لتوفير تمويل مستقر ومتوقع للبلديات، بما في ذلك ٥٦٣ مليون دولار لإدمونتون و٨٠٨ ملايين دولار لكالغري.
- ٦٦ مليون دولار لاستبدال جسر سميث الحالي في منطقة بلدية ليسر سليف ريفر. يُحسّن المشروع الوصول للصناعات المحلية وسكان منطقة سليف ليك.
- ٣٩ مليون دولار لخدمات تجهيز الموقع لاستيعاب تطوير منتزه بومونت للابتكار.
- ١٠٣ ملايين دولار لمشروعات التخفيف من آثار الجفاف والفيضانات لدعم المجتمعات في تحسين قدرتها على الصمود على المدى الطويل.
- ٣٨ مليون دولار للاستثمار في مكافحة حرائق الغابات للحفاظ على التزام المقاطعة بالوقاية المسبقة والاستجابة لحرائق الغابات.
- هذا لا يشمل استثمار رأس المال في شراء خمس طائرات إطفاء، حيث من المتوقع أن يبدأ تسليم هذه الطائرات في عام ٢٠٣١؛ لذلك، سيتم تضمين التمويل في خطط رأس المال المستقبلية.
- ١٩ مليون دولار للبنية التحتية للأمن العام والطوارئ، بما في ذلك نظام الاتصالات اللاسلكية للمستجيبين الأوائل في ألبرتا والرصد البيئي.
- ٢١,٢ مليون دولار خلال ثلاث سنوات للتوسع في برنامج المراقبة الإلكترونية، بما يساعد في الحفاظ على سلامة المجتمعات.

صرح *دان ويليامز، وزير الشؤون البلدية* في ألبرتا قائلاً:
"تعكس هذه الموازنة الخيارات الصعبة والمسؤولة التي تقتضيها أوقات التحديات الحقيقية. من خلال الحفاظ على التمويل الأساسي والوفاء بالتزاماتنا، نواصل دعم المجتمعات اليوم مع بناء مستقبل أفضل".

الطاقة، وخطوط الأنابيب، وتنمية الموارد

تساعد موازنة ٢٠٢٦ في الحفاظ على مكانة ألبرتا كرائدة عالمياً في إنتاج الطاقة المسؤول والموثوق من خلال:

- ١٥ مليون دولار خلال السنتين الماليتين ٢٠٢٥-٢٠٢٦ و٢٠٢٦-٢٠٢٧ لأعمال التخطيط المبكرة لدفع مشروع خط أنابيب نفط نحو الساحل الغربي. يشمل ذلك تقديرات التكاليف والمشاركة للمساعدة في إعداد مقترح موثوق للنظر فيه من قبل الحكومة الفيدرالية.
- تمويل تطوير الأنظمة اللازمة لتنفيذ برنامج تحصيل عائدات البيتومين عينيًا.

- هناك حاجة إلى تحديثات الأنظمة اللازمة لهذا البرنامج الذي يمكن أن يساعد المقاطعة في الحصول على أعلى سعر عالمي للنفط ويحفز الاستثمار الخاص.

- ٥٣٠ ألف دولار للاستمرار في إشراك السكان في مختلف أنحاء ألبرتا في النقاش حول الطاقة النووية ووضع خارطة طريق إقليمية وصياغة الإطار تنظيمي لذلك.
- ستبدأ حكومة ألبرتا في بيع أرصدة الطاقة المتجددة لتعويض جزء صغير من الخسائر الناتجة عن برنامج الطاقة المتجددة، الذي أطلقته حكومة سابقة.

صرح *براين جين، وزير الطاقة والمعادن* في ألبرتا قائلاً:
"يقوم اقتصادنا على النفط والغاز المنتجين بمسؤولية، ولم يسبق أن كان الطلب العالمي عليهما أعلى أو أكثر أهمية. الاستثمارات التي نقوم بها في قطاع الطاقة ضمن موازنة ٢٠٢٦ ستضمن قدرتنا على بناء المستشفيات والمدارس والطرق، وتزويد هذه المقاطعة بالطاقة للأجيال القادمة."

دعم التجارة والتنويع

تواصل موازنة ٢٠٢٦ تنويع اقتصاد ألبرتا والتوسع في الفرص المتاحة للأعمال من خلال:

- ٩ ملايين دولار خلال ثلاث سنوات لبرنامج المعالجين التعاونيين للبذور لتحديث البنية التحتية والمعدات والتقنيات القديمة في مرافق معالجة البذور.
- ٤,٦ مليار دولار خلال ثلاث سنوات لتطوير وصيانة شبكة الطرق والجسور المملوكة للمقاطعة التي تربط البلديات والمجتمعات في جميع أنحاء ألبرتا، ودعم التدفق الآمن والفعال لحركة المرور الصناعية والتجارية وركاب المركبات.
- ١٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٦ للتنمية الاقتصادية والتجارة، ودعم جذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الداخلية والدولية.

الاستثمار في الأعمال والصناعة

تدعم موازنة ٢٠٢٦ نمو الأعمال وجذب الاستثمارات والتنافسية الطويلة المدى من خلال:

- ٢٥ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لدعم المشروعات التي تقودها المجتمعات الأصلية من خلال مبادرة المصالحة مع السكان الأصليين وصندوق الاستثمار للأعمال التجارية للأقليات الأصلية.
- ٢٠ مليون دولار لدعم المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية الإقليمية لتعزيز النمو المحلي وخلق فرص العمل.
- ٣٨٥ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لبرنامج منح الابتكار والتوظيف، الذي يوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة اعتمادات ضريبية قابلة للاسترداد مقابل الاستثمارات المؤهلة في البحث والتطوير داخل المقاطعة.
- ١٥ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لدعم الخطة الرئيسية لسكك حديد الركاب وتطوير شبكة ركاب السكك الحديدية.
- استثمار بقيمة ٧٦ مليون دولار في هيئة السياحة في ألبرتا من شأنه أن يخلق فرص عمل ويدعم الشركات العائلية ومشغلي السياحة من السكان الأصليين، بما يسهم في ازدهار الاقتصادات المحلية.
- ٤ ملايين دولار لإجراء أعمال تأهيل رئيسية لمدرج ومناطق ساحة الطائرات في مطار كوكينغ ليك.
- ٣٩ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لتجهيز خدمات الموقع لاستيعاب تطوير منتزه بومونت للابتكار.
- ٨٧ مليون دولار خلال ثلاث سنوات لبرنامج حوافز البتروكيماويات في ألبرتا (APIP)، بهدف جذب الاستثمارات وتعزيز مكانة ألبرتا كمنتج عالمي للبتروكيماويات.
  - حتى الآن، خصصت حكومة ألبرتا ٦٤٧ مليون دولار لخمسة مشاريع رئيسية تمثل ٩,١ مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص في مجالات البتروكيماويات والهيدروجين والوقود الاصطناعي.

بيان إخباري

- ٢٢٥ ألف دولار في السنة المالية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ لإنشاء أمانة مجلس الاستثمار التابع لرئيس الوزراء، مما سيمكن من اتباع نهج أكثر توحيدًا واستراتيجية لجذب الاستثمار عبر الإدارات الحكومية والوكالات الشريكة الرئيسية، وتحسين تتبع ملفات الاستثمار الرئيسية.

تركّز موازنة ٢٠٢٦ على الأولويات من خلال استثمارات موجّهة في الطلاب والفصول الدراسية والرعاية الصحية والاقتصاد، مع إظهار قيادة مالية قوية وضبط التكاليف.

معلومات ذات صلة

- موازنة ٢٠٢٦

الاستفسارات الإعلامية

ماريسا بريز
Marisa.Breeze@gov.ab.ca
780-235-4427
كبير مسؤولي الصحافة، وزارة مجلس الخزانة والمالية

جوش ألدريتش
Josh.Aldrich@gov.ab.ca
780-427-3740
كبير مسؤولي الصحافة، وزارة الطاقة والمعادن

هانتر باريل
Hunter.Baril@gov.ab.ca
780-644-8554
المتحدث الصحفي، وزارة الوظائف والاقتصاد والتجارة والهجرة

جاك ألاري
Jack.Alarie@gov.ab.ca
780-427-3744
المتحدث الصحفي، وزارة الشؤون البلدية

نيل سينغ
Neil.Singh@gov.ab.ca
780-644-7353
المتحدث الصحفي، وزارة التعليم المتقدم